

The Maghreb

and Current Regional Transformations
Doha, 16th – 17th February 2013

المغرب العربي

والتحولات الإقليمية الراهنة
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"،
بالدوحة - 17 و18 فبراير/شباط 2013

الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية

د. امحمد مالكي

أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية بمراكش - المغرب

مقدمة

يُقارب عُمر "اتحاد المغرب العربي" رُبْع القرن (1989 - 2013)، وهي مدة صالحة، بكل المقاييس، للحكم على النتائج، وتقييم ما أنجز وما لم يُنجز من قبل الدول الخمس المكوّنة لهذا الفضاء المشترك. فهل توفّق الاتحاد المغربي في تحقيق الرهانات التي أسست شرعية إحدائه، والتي تضمنتها وثيقة الإعلان عن ميلاده عام 1989؟ وما هي طبيعة هذه الانجازات، إن وجدت، في ضوء ما يحصل في التجمعات الإقليمية المُقارنة؟.

تنطلق الورقة من استنتاج مركزي مفاده أن المشروع المغربي لم يتحول إلى واقع ملموس، تُجسده المؤسسات، وتتقاسم المجتمعات فوائده. وأنه على الرغم من التوقيع، لأول مرة، على معاهدة جماعية، تضع أسس البناء المشترك، وتحدد قواعده وأبعاده، ظل المشروع عصياً على التحول إلى خطط وسياسات. وبذلك لم تشذ تجربة "الاتحاد المغربي" عن تجارب تطور الفكرة المغربية منذ بداية القرن المنصرم، وتحديداً منذ مؤتمر طنجة لسنة 1958، وما أعقبته من محاولات اندماجية.

تعتمد الورقة قصد البرهنة على هذا الاستنتاج فرضيةً قوامها أن وعي أهمية البناء المغربي المشترك، وتمثّل قيمته المُضافة بالنسبة لتطوير المجتمعات المغربية والنهوض بأوضاعها، ظل غامضاً ومتردداً، وفي أحيان كثيرة منكفئاً على نفسه وسلبياً. والحقيقة أن التفكير بالسلب في المشروع المغربي شكل الخيط الناظم لممارسات النخب القائدة في المنطقة، على الرغم من اشتراكها في الدعوة إلى بناء المغرب العربي، خطاباً وتصريحاً. فهكذا، وبغية تأكيد رجاحة هذه الفرضية، تفحص الدراسة حصيلة ما حقق "الاتحاد المغربي" من انجازات في ثلاثة مجالات بالغة الأهمية، هي تحديداً: الأمن الجماعي، و التكامل الاقتصادي، والسياسة الخارجية المشتركة (العنصر الأول). في حين تسعى، من جانب آخر، إلى النظر في مصادر إعاقة الاتحاد وسبل تطويره ليصبح فاعلاً في تجسيد الفكرة المغربية، وجعلها قادرة على مراكمة النتائج أسوة بما هو حاصل في العديد من التجمعات الإقليمية والجهوية المقارنة (العنصر الثاني).

العنصر الأول: رهانات منقوصة

لم يكن نصيب "الاتحاد المغربي" من الإنجازات في مجالات الأمن، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، مهماً ولا بارزاً، بل يمكن القول إنه كان مخيباً للأمال والتوقعات، على الرغم من القيمة الإستراتيجية لهذه القطاعات الثلاثة. فالقراءة الفاحصة في نص معاهدة التأسيس (1989)، تبين الأهمية الكبيرة التي حظيت بها هذه المجالات، بسبب أن النجاح في صياغة سياسات مشتركة في هذه الميادين، يشكل مفتاح نقل الفكرة المغربية من طور المشروع إلى واقع يعيشه الناس، ويتقاسمون فوائده. والعكس صحيح، يساهم أي انكفاء في تحقيق تقدم ملموس في هذه المجالات في تعميق نزعات التشكيك في المشروع، وعدم اليقين من جدواه أصلاً.

أولاً: ضعف الأمن المغربي المشترك

ظلت إشكالية العلاقات الأمنية البينية متأثرة إلى حد بعيد بتغيرتين أساسيين. يتعلق الأول بقضية الحدود الموروثة من عهد الاستعمار، في حين يخص الثاني مفعول الحرب الباردة القطبية الثنائية على دول المنطقة. فمن المعروف أن بلاد المغرب ورثت غداة استقلالها ملفاً ترابياً حساساً ومعقداً، لاسيما على صعيد الحدود المغربية الجزائرية، وهو ما شكّل مصدر مواجهة عسكرية بداية عقد الستينيات وخصوصاً 1963، ولم يتوصل البلدان إلى تليين انعكاساته السياسية حتى عامي 1969 و1970 (1). وقد فتحت دينامية استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية حقبة جديدة في توتر العلاقات المغربية الجزائرية استمرت من عام 1975 وحتى الآن، بل يمكن القول إن ملف الصحراء شكل أحد المفاتيح المركزية في تفسير تعثر الفكرة الاندماجية المغربية. غير أن إشكالية الأمن لا تنحصر في ملف الحدود فحسب، بل تتصل بجوانب أخرى ذات صلة بالمستجدات الداخلية التي شهدتها المنطقة مع العشرية الأخيرة من القرن العشرين كالتغيرات الحاصلة في الفضاء الأوروبي في الميدان الأمني والجيوسراتيجي. ففي أعقاب أحداث أكتوبر/ تشرين الأول 1988 في الجزائر ونهاية الحرب في أفغانستان 1992، تعرضت المنطقة لموجات من العنف (الجزائر أساساً، اقتضت من دول الاتحاد التفكير في إستراتيجية أمنية ودفاعية مشتركة لمواجهة تنامي شبكات "الإرهاب"، وتوسع دائرة العنف. لذلك، توقفت الدورة العادية الخامسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي، المنعقدة في نواكشوط في 10 - 11 نوفمبر/ حزيران 1992 عند هذا المعطى، مؤكدة على "أهمية التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة وتطوير هذه الظاهرة (الإرهاب والتطرف) الخطيرة والدخيلة على المجتمع المغربي وحضارته وتقاليد العريقة التي تتسم بالتسامح والتضامن" (2). ومما تجدر الإشارة إليه، تزامن هذا المعطى مع تغيرات جيوسراتيجية جديدة في الضفة الشمالية والغربية للمتوسط، يتعلق الأمر بتزايد الهجرة من الجنوب (إفريقيا أساساً)، وتصادد

موجات العنف والتطرف، وصولاً إلى الحدث الأبرز، أي الحادي عشر من سبتمبر / أيلول 2001، وما ترتبت عنه من تداعيات أمنية وسياسية. فقد دخلت الدول المغاربية منفردة في التزامات أمنية ودفاعية مع جارتها أوروبا، ومع منظومة الحلف الأطلسي، والحال أن أحكام المادة الخامسة عشرة من معاهدة الاتحاد تحظر على الدول الأعضاء الإقدام على مثل هذه الالتزامات.

علاوة على ذلك، شهدت بلاد المغرب موجات من التسلح كلفت ميزانياتها أرقاماً مالية مهمة. ففي السنوات الأخيرة تزايد إيقاع التزود بالسلح والسعي إلى تحديث المؤسسة العسكرية والرفع من قدراتها البشرية واللوجستية، وتظهر الأرقام المتداولة على صعيد مراكز الدراسات وبيوت الخبرة الدولية ذات لصله أن نصيب كل من الجزائر والمغرب وليبيا كان وافرأ، وأن معدل قيمة الصفقات المبرمة مع روسيا أساساً، وبدرجات متفاوتة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وجنوب إفريقيا والصين، تجاوز الخمسة في المائة من الناتج الوطني الخام (PIB). فالصفقة التي تمت ربيع 2006 مع روسيا، في أعقاب زيارة رئيسها للجزائر، كلفت خزينة هذه الأخيرة 7.5 مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن ترتفع مستقبلاً لتصل عتبة الخمسة عشر مليار دولار، وهو رقم مهول في ميزان التوازنات المالية الجزائرية وإسقاطاتها الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، صنف "معهد إستكهولم لبحوث السلام" الجزائر على رأس الدول الإفريقية من حيث الإنفاق العسكري. ويبدو أن المغرب يعتمد المنحى نفسه، حيث وصلت نسبة إنفاقه العسكري بتقدير "المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية" 5% من إجمالي إنتاجه الخام الوطني، وهي قيمة ذات دلالة، إذا نظرنا إلى طبيعة المصادر التي تتشكل منها الثروة الوطنية، فالمغرب بلد غير نفطي، وتهاني قطاعاته الإنتاجية (الفلاحة والنسيج أساساً)، من مضاعفات منافسة الجوار الأوروبي، وتقلبات عائدات السياحة والعمالة المغربية في الخارج.

ومن جهة ثانية، توحى طبيعة الصفقات المبرمة ونوعية الأسلحة موضوع الاقتناء، وكأن المنطقة على مشارف تهديد حاصل، أو حرب وشيكة الوقوع. فقد تعددت مصادر التسلح، وكثر شركاؤه وتنوعت شركاته، وغدا المغرب العربي فريسة تهافت دولي عز نظيره حتى فترة اشتداد الحرب الباردة. فهكذا، اشترت الجزائر وحدها خمسين طائرة ميغ، وتسعة وعشرين طائرة "سوخى"، وست عشرة طائرة تدريب من نوع "ياك"، إضافة إلى أنظمة الدفاع الجوي من نوع 300 "ب إم يو"، علاوة على أربعين دبابة "تي 90"، وعدد غير معروف من الأجهزة التقنية المتخصصة في القتال البري والبحري. ولعل ما أقدم عليه المغرب مؤخراً في صفقته مع الولايات المتحدة الأمريكية يعزز فرضية المنحى المحموم نحو التسلح باهظ التكاليف للبلدين معاً. فقد توجه هو الآخر، بعد تعثر نفاوض اقتناء طائرات "رافال" الفرنسية عن شركة "داسو"، صوب السوق الأمريكية بغية تزويده بمقاتلات "إف 16".

ثانياً: اقتصاد مغربي غير مندمج

أسفرت مرحلة هيكلة اتحاد المغرب [1989 - 1994] عن مجموعة من مؤسسات العمل المشترك، كما قضت بها المعاهدة، وأكدت على وجوبها الاتفاقيات الموقعة بين الدول الأعضاء (36 اتفاقية). فطبقاً للمادة الثالثة من معاهدة الاتحاد، عمل "مجلس الرئاسة، باعتباره الهيئة العليا المُقررة، على تأسيس عدة لجان متخصصة، حددها بقراره بتاريخ 23 يناير/كانون الثاني 1990 في أربع، هي كالتالي: لجنة الأمن الغذائي، نيط بها الاهتمام بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي. أما لجنة المالية والاقتصاد فقد اهتمت بالتخطيط والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والمصارف، والتأمين، وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية. في حين كلفت لجنة البنية الأساسية بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري. وقد اهتمت لجنة الموارد البشرية، وهي الرابعة في هيكلية اللجان المتخصصة، بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة، وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية. أما على صعيد الإطار الناظم لعلاقة هذه اللجان بغيرها من مؤسسات الاتحاد، فهي تنسق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة للاتحاد بغية تنفيذ الخطط والتصورات المحددة سلفاً من طرف مجلس الرئاسة، ووضع الآجال الزمنية لتنفيذها. علاوة على كونها تعرض أعمالها على مجلس وزراء الخارجية، وبمستطاعها تكوين لجان مصغرة في إطار ممارستها اختصاصاتها، وانتداب خبراء متخصصين في الموضوعات التي تدخل ضمن دائرة نظرها.

يمكن القول، من زاوية التأسيس، إن الاتحاد المغاربي تمكن من إقامة بنية مؤسسية كافية لتنظيم عمله المشترك وتأطيره والدفع به نحو التطور والعمل والإنتاج، غير أن توفقه مع حلول عام 1994، أصاب هياكله بالضعف والضمور ومحدودية النتائج، قياساً مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما سناحظ من خلال واقع المبادلات البيئية المغاربية. فمن خلال

الدورات الست لمجلس الرئاسة، التي كانت آخرها في تونس في أبريل/ نيسان 1994، صدرت العديد من القرارات والتوصيات، ورسمت خطط وتصورات لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي إدراك مقاصده، كما توقفت عند الضرورات التي دعت إما إلى المراجعة والتعديل، أو التكيف وإعادة النظر، وهو ما حصل في دورتي رأس لانوف في ليبيا (1991)، ونواكشوط في موريتانيا (1992). وللإشارة وضعت قيادات دول الاتحاد تواريخ لإنجاز مشاريع العمل المشترك، من قبيل السوق المغاربية المشتركة والاتحاد الجمركي.

تجدر الإشارة إلى أن ثمة تحسناً نسبياً في حجم المبادلات البيئية ما بعد 1998، على الرغم من توقف انتظام انعقاد مجلس الرئاسة المغربي منذ 1994، وهو الهيئة المقررة العليا والأساسية، وحتى حين التأم مجلس وزراء الخارجية في الجزائر بتاريخ 18-19 مارس/ آذار 2001، لم يتمكن من إقناع كل الأطراف بضرورة إحياء الاتحاد وتنشيط مؤسساته. بيد أن واقع حصيلة التكامل الاقتصادي المغربي، من زاوية المقارنة العمودية مع التجمعات الإقليمية العالمية يبقى ضعيفاً ومحدود الدلالات. فمن جهة، هناك اختلال واضح لصالح المبادلات العمودية، لا سيما مع الاتحاد الأوروبي، على حساب العلاقات الأفقية، كما هو مبين في الجدول رقم 03 أسفله. ومن جهة ثانية، لم تتطور النسبة المئوية للمبادلات البيئية كثيراً منذ استقلال الأقطار المغربية، حيث انتقلت من 1.5% إلى 2% خلال مرحلة الاستعمار إلى 3.1% في الوقت الراهن على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على استقلال دول المنطقة.

تتجاوز المبادلات العمودية تجاه دول الاتحاد الأوروبي، في مجملها، الخمسين في المائة على صعيدي الصادرات والواردات، وتصل لدى بعض الأقطار المغربية إلى أكثر من سبعين في المائة على مستوى وارداتها (تونس)، أو تقترب منها بالنسبة للصادرات (المغرب). ونشير في هذا الصدد إلى أن المبادلات البيئية التي لم تتجاوز عام 1990 مبلغ 803 مليون دولار، ووصلت سنة 2006 إلى 2.2 مليار دولار، على الرغم من تزايد المبادلات المغربية مع أوروبا مقارنة مع باقي دول العالم. وإذا حاولنا النظر إلى العلاقات البيئية بين دولة مغربية وباقي الأقطار الأخرى، فنلاحظ أن علاقة المغرب مع البلدان المغربية الأربعة وصلت في عام 2007 إلى 8.9 مليار درهم (أي أكثر من مليار دولار بسعر التحويل الحالي)، وتتصدر الجزائر قائمة الزبناء المغاربيين بسبعة مليارات درهم، وهي أكثر من ذلك أول شريك تجاري للمغرب على صعيد إفريقيا (3). ومع ذلك تبقى المبادلات البيئية المغربية ضعيفة جداً مقارنة مع ما هو حاصل في المجموعات الجهوية الأخرى في العالم، حيث بلغت 15% بالنسبة لسوق دول أمريكا الجنوبية [MERCOSUR]، و22% بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، و32% على صعيد الاتحاد الأوروبي، ومقابل ذلك ظلت المبادلات العمودية، كما أسلفنا الإشارة، مرتفعة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل إحدى وخمسين (51 مرة) ضعف المبادلات المغربية البيئية.

ثالثاً: سياسة خارجية ضعيفة التنسيق

لم تبق السياسة الخارجية للدول المغربية في منأى عن التجاذبات الجهوية والدولية، لاسيما خلال حقبة الحرب الباردة، فقد شكل الفضاء المغربي إطاراً مميزاً لمظاهر التوتر والصراع الناجمة عن القطبية الثنائية التي حكمت المنتظم الدولي قرابة أربعة عقود (1949-1989). بيد أن تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989 (4)، وهو تاريخ شروع العالم في هجرة منطق الحرب الباردة وصياغة فلسفة جديدة لإدارة العلاقات الدولية، فرض على النظم المغربية التفاعل مع هذا المعطى الجديد، وتكييف سياساتها وما يتلاءم مع التوجهات الجيوستراتيجية الدولية الجديدة، حيث تزايدت الهيمنة الأمريكية، وتوسعت دائرة المجموعة الاقتصادية الأوروبية شرقاً، وبزوغ قوى صاعدة في آسيا (الصين ودول جنوب شرق آسيا)، والترهل التدريجي للنظام الإقليمي العربي. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن السياسة الخارجية المغربية ظلت مشدودة إلى الإرث التاريخي لبلدانها، خصوصاً ملف الحدود والوحدة الترابية، وعلاقتها التقليدية مع فرنسا أولاً، ثم المجموعة الاقتصادية الأوروبية لاحقاً، وإن شرع الحضور الأمريكي في التنامي منذ سبعينيات القرن الماضي، وتضاعف أكثر مع التسعينيات وبداية الألفية الجديدة.

1- التنافس والتنافس في سياسة الخارجية المغربية

ظلت السياسة الخارجية المغربية لعدة عقود موسومة بطابع التوتر والتنافس، وقلما شهدت ديمومة في التعاون والاستقرار، ومن اللافت للانتباه أن المغرب والجزائر، وهما الدولتان المحوريتان في المنطقة المغربية، تعذر عليهما، لاعتبارات متعددة، بناء علاقات متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار مصالح مجتمعيهما، وتطلعات الشعوب المغربية في تحقيق تكامل مغربي عام وشامل ويبدو من فحص رصيد الدراسات والبحوث المنجزة في هذا المضمار، أن توطين الثقة في العلاقات المغربية الجزائرية، وخلق توافقات واعية ومسؤولة بين الطرفين هو مفتاح البناء المغربي الضروري والمطلوب. فمن أصل سبع وأربعين سنة على استقلال الجزائر (1962-2009)، لم تشهد العلاقات بين المغرب والجزائر أكثر من تسع عشرة سنة من

التطبيع والاستقرار، مقابل ثمان وعشرين سنة من الحدود البرية شبه المغلقة أحياناً، أو المغلقة بالكامل في أحيان كثيرة. وفي الواقع شكلت المنازعات الترابية المصدر الأساس لديمومة التوتر في العلاقات المغربية البينية. فمن المعروف أن الجزائر في النظرية الاستعمارية الفرنسية لم تكن مجرد دولة محتلة، بل اعتبرت إقليمياً فرنسياً لما وراء البحار Département d'outre mer، ومن ثم جهد الاستعمار بشكل منتظم على اقتطاع أجزاء من التراب المغربي أساساً، وإلى حد ما من تونس، ليوسع جغرافية الجزائر التي لم يكن يشك بُنائته في حتمية الاستيطان فيها بشكل دائم، وحين استقلت البلاد المغربية ما بين 1956 و1962، وشرعت في المطالبة باسترجاع الأراضي المقطوعة منها عُوة، تمسكت الجزائر بأطروحة "عدم المس بالحدود الموروثة من طرف الاستعمار" Principe de l'intangibilité des frontières، مما أدخل المغرب والجزائر في مسار مزمن من التوتر حول تسوية هذا الملف، وحتى حين سعت القيادتان إلى توافق حول الحل في لقاء كل من تلمسان في الجزائر وإفران في المغرب (1969-1970)، استجدت عملية استرجاع المغرب أقاليمه الجنوبية (قضية الصحراء)، فبرز النزاع من جديد، ليدخل العلاقات المغربية الجزائرية في شبه "قطيعة"، وليرهن العمل المغربي المشترك برمته بتداعياته الجيوسياسية. لذلك، كان لملف الحدود تأثير بارز على عدم تماسك السياسة الخارجية المغربية، وصعوبة توافق قياداتها على أرضية مشتركة للتفاعل مع التغيرات التي شهدتها العالم في العقدين الأخيرين المزمانيين لإحداث اتحاد المغرب العربي، علماً أن على الرغم من توقف مجلس الرئاسة المغربي عن الاجتماع بشكل دوري منذ 1994، عقد وزراء الخارجية للاتحاد 25 اجتماعاً تنسيقياً، أي بواقع أكثر من دورتين في السنة منذ 2001(5)، ومع ذلك ظل المتغير الحاضر في السياسة الخارجية المغربية البحث الدؤوب لكل بلد عن مصادر تقوية مكانته داخل العلاقات الأفريقية المغربية، عوض تمثيلها بالاشتراك مع نظرائه في الاتحاد.

2- التنافس الدولي على المنطقة المغربية

تشهد المنطقة المغربية منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي بروز مشاريع دولية ذات طابع تنافسي، وإن استبعدت العديد من الأوساط السياسية الرسمية أن تكون من هذه الطبيعة، وشدت على جوانبها التكاملية والتعاونية. فعلاوة على الإطار التقليدي الذي جمع بلاد المغرب بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (1969 وما بعد)، قيل تحولها إلى اتحاد أوروبي مستهل تسعينيات القرن المنصرم، هناك تزايد حثيث للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، وقد تأكد ذلك مع مشروع كاتب الدولة في التجارة الخارجية السابق "إزنشتات"، الرامي إلى إحداث مناطق للتبادل الحر، مع السعي إلى ربط المنطقة برمتها (المغرب والجزائر وتونس أساساً) بالتوجهات السياسية والجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط عموماً. ويمكن أن نضيف إليهما المشروع الذي روج له الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي"، منذ حملته الانتخابية في مايو/أيار 2005، وعمل من أجل إقناع بعض قادة صفتي المتوسط باستراتيجيته في تطوير العلاقات البينية لبلدانهم، أي "الاتحاد من أجل المتوسط". إننا في الواقع أمام ثلاثة مشاريع يربطها خيط ناظم يتعلق بإعادة هيكلة المنطقة لتتجاوب مع التطلعات التي تروم القوى رافعة هذه المبادرات تحقيقها في المنطقة، وهو ما يطرح بعمق أكثر من سؤال عن موقع اتحاد المغرب العربي، كتجمع إقليمي، ضمن هذه الاستراتيجيات، بغض النظر ما إذا كانت تنافسية أم تكاملية؟

فمن اللافت للانتباه أن الدبلوماسية الجماعية لاتحاد المغرب العربي ظلت شاحبة ومحدودة التأثير حيال مشروع "منطقة التبادل الحر" و"الاتحاد من أجل المتوسط"، فقد أبرم كل من المغرب وتونس منفردين اتفاقاً في هذا الصدد، وتفاعلت الدول الثلاث إيجابياً مع المشروع الثاني، وإن أبدت بعضها تحفظات في بداية تسويق الفكرة (الجزائر وليبيا أساساً). أما الإطار التقليدي للعلاقات المغربية الأوروبية، فقد أنهى عقده الرابع منذ توقيع أول دولة، هي المغرب، على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1969. ومن اللافت للانتباه أيضاً أن الدبلوماسية المغربية الجماعية ظلت غائبة على امتداد سيرورة هذه الشراكة، فقد وقعت كل دولة على أفراد على اتفاقيات الشراكة، ولم تساهم كمجموعة جهوية في مؤتمر برشلونة في نوفمبر/تشرين الثاني 1995، وهي اليوم تسعى منفردة إلى اكتساب مواقع متقدمة في الفضاء الأوروبي، كما حصل للمغرب، حين مُنح صفة "الوضع المتقدم" Statut Avancé بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول 200

العنصر الثاني: مصادر إعاقة الاتحاد المغربي وسبل تطويره

ليس التكامل أو الاندماج مجرد إرادة شخصية، أو قرار مجموعة محدودة من الفاعلين السياسيين، إنه أولاً وأساساً مشروع جماعي، واضح، واع، ومتوافق حوله، بالحوار، والمشاركة، والاجتهاد الجماعي في التنفيذ، والمتابعة، والتقييم والتقويم. فحين يتمكن المجتمع مباشرة، أو عبر مؤسساته التمثيلية الحرة والنزيهة، من أن يصبح حاضراً في جدلية التكامل، يتوفر

للتجمعات الإقليمية شروط الاستمرارية، ومستلزمات المناعة ضد التوقف، أو التفتت والتآكل التدريجيين.. فمن باب المقارنة العمودية لم يكن بمستطاع التجربة الأوروبية الانتقال التدريجي نحو التوسع، والديمومة، والاكتمال، لو لم تكن وحداتها دولا ديمقراطية، مؤسسة على قيم المشاركة، والتنظيم، واحترام حق المجتمعات في التعبير عن إرادتها باستقلالية وحرية، وإلا بماذا نفسر تأخر انضمام دول جنوب شبه الجزيرة الأيبيرية إلى كوكبة البناء الأوروبي حتى منتهى العقد السابع من القرن الماضي، أي إلى ما بعد موت فرانكو في اسبانيا (1975)، وانتصار ثورة القرنفل في البرتغال (1974)، وسقوط حكم الجنرالات في اليونان؟ إن قيمة الديمقراطية في هذا المقام لا تنحصر في جعل مشاركة المجتمع في صنع قرار التكامل والاندماج شرطاً واقفاً فحسب، بل تتعداه إلى ربط سيرورة البناء المشترك بمنطق المؤسسات لا بنزوات الأشخاص، لأن من أساسيات الديمقراطية المؤسسة Institutionnalisation، والمأسسة أو المؤسسية بطبيعتها تنظيم جماعي للأفعال والسياسات. ثم إن نجاح المنهج الوظيفي في تتمين البناء الأوروبي المشترك، وتعزيزه، وتطويره نحو الأفضل، وجد في المؤسسة البيئية الحاضنة له، كما وجد في الديمقراطية الوعاء السياسي الذي رعاه وحافظ على فعاليته، وهو ما لا نجد نظيراً له الاتحاد المغاربي.

1- العجز الديمقراطي المغاربي

تدلّ العديد من المؤشرات على أن الطلب على الديمقراطية ما زال وارداً ومتجدداً، وهو ما ساهم بشكل وافر في تعثر مشروع البناء المشترك، بل يمكننا القول إن غياب الديمقراطية، أو ضعفها في المجال السياسي المغاربي جعل المشاريع التكاملية تفتقد إلى قوة الدفع التي تضمن استمرارها، وتجنبها آفة التقطع في الزمن، والارتهاق اللاعقلاني بأمزجة السلطة ونزواتها الشخصية. فلو وصلت المؤسسة والديمقراطية درجة عالية من الترسخ لأمكن للمجتمعات المشاركة في درء التقطعات التي وسمت الفكرة المغاربية منذ الشروع في إحيائها ما بعد الاستقلال.. ثم إن قرار التكامل، وهو قرار سياسي بطبيعته، سيكون خاضعاً لمراقبة ومحاسبة المؤسسات، وليس تابِعاً لرغبة فرد، أو مجموعة محدودة العدد. فميزة المؤسسة المبنية على الديمقراطية، أنها تلزم الدول بالتنازل التدريجي عن سلطاتها وسلطاتها لفائدة الهياكل المشتركة، كما تجبرها على التمرس على ثقافة العمل الجماعي، الذي يستلزم بطبيعته البحث الدؤوب عن الأرضيات المشتركة، عبر الحوار والتوافق. وفي هذا السياق، كان من الممكن إيجاد حلول متوازنة لأغلب القضايا التي عطلت مسار العمل المغاربي المشترك صدارتها الملفات الحدودية والترابية.

• فمما لاشك فيه أن الاندماج الإقليمي سيرورة متدرجة في الزمان، وعملية مرتبطة بحسن ترتيب الأولويات، وهما عنصران ضروريان في رسم إستراتيجية تكوين التجمعات الجهوية أو الإقليمية. لذلك، سيكون مجدياً، لإدراك الكفاية والنجاح في العمل الإقليمي والقومي المشترك، أن تنزل قضية المرحلة الزمانية المنزلة للثقة بها، من حيث "تقدير المواقب الواجبة للإنجاز" (6)، والمحطات الممكنة لترتيب مراحل هذه الاستحقاقات Echéanciers. وفي باب المرحلة أيضاً، يتوجب الاهتمام بإعمال العقل في رسم الأولويات، وتقدير جدوى وكلفة إنجازها. ولعل من دروس التجارب الناجحة في مضمار التجمعات الإقليمية تركيزها على الحلقات الأهم ومراكمة المنجزات في نطاقها، عوض وضع البرامج الكبيرة والطموحة دون تنفيذها، أو العجز عن توفير الإمكانيات والموارد البشرية والمادية لتحقيقها. فقد أثبتت التجربة الأوروبية نجاحها في بناء قسما ودعائم هذا التجمع، وكشفت أيضاً عن قيمة التوافق حول القطاعات الإستراتيجية المشتركة. وتبدو في السياق نفسه أهمية المرحلة العددية، أي الأطراف المشاركة في التجمعات الإقليمية، فليس ضرورياً حشد كل الدول عند انطلاق عملية البناء التكاملية، بل يمكن الشروع بتلك التي في مكنها إنجاز المشروع، والبحث، بالموازاة، عن بناء التأييد حوله، والتسويق لفوائده وآثاره الإيجابية على عموم دول المنطقة.

• من المقومات الضرورية لإعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي بأفق التوحيد القومي سيادة روح التوافقات والبحث عن الأرضيات المشتركة، وإذكاء روح التضامن الجماعي، وهي في واقع الأمر من المفاتيح التي يسرت ديناميات الاندماجات الإقليمية الناجحة، ففي المثال الأوروبي دائماً، لم يكن من الميسر استمرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وارتقائها نحو الأفضل، لو لم تقدم أطراف هذا التجمع، لا سيما فرنسا وألمانيا، على خطوات جريئة وتاريخية من أجل إعادة بناء الثقة التي تآكلت بفعل الحروب المتوالية بين البلدين، وليس صدفة أن تكون أول حلقة في البناء الأوروبي إقامة هيئة مشتركة للحديد والصلب، وهو القطاع المورد للمواد الأساسية للتسلح، والحال أن ذلك ساعد على تبيد مخاوف فرنسا وألمانيا من العودة إلى التسلح على غرار ما حدث قبل الحرب الكونية الثانية. إن بناء الثقة وإشاعة قيمة التوافق والبحث عن التسويات المربحة للجميع شرط عين في البناء الإقليمي والقومي. والحال أن تلك من السمات الضعيفة أو شبه المنعدمة في الثقافة السياسية النازمة للتجمعات الإقليمية العربية. وفي هذا الصدد

تمثل ثنائية المغرب/الجزائر عينة قريبة من الحالة الألمانية الفرنسية، مما يسهل على المتتبع ملاحظته أن المنطق السائد في علاقته هذين البلدين ظل المنطق القائم على نظرية "الفارس الوحيد" *Théorie du cavalier seul*، أي النظرة التي توهم كل طرف من الطرفين أنه مالك الحقيقة دون سواه، وتحول، بالنتيجة، بينه وبين الاقتراب من الآخر، وتوسل الوصول إلى توافقات معه.

• يحتل مقوم بناء المؤسسات الفعالة أهمية مركزية في سيرة تكوين التجمعات الإقليمية. فالمؤسسية لا تعني الإكثار من الهياكل والأجهزة، وتضخيم عددها وكلفة الإنفاق عليها، بل يستلزم تثبيت روح العقلانية والفعالية في أداؤها، بالإعمال والتفعيل، والمتابعة والمراقبة والتقييم. فعدد موظفي مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسيل يقارب الثلاثين ألف، ومع ذلك لا يبدو أن هناك هدراً بشرياً أو مالياً، بسبب وجود أجهزة فعالة للمتابعة والتقييم والتدقيق والافتحاص *Audit*. ثم حين نقارن عمودياً بما هو حاصل في بعض التجمعات الإقليمية العربية، أي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، نجد، وإن بدرجات متفاوتة، إما كثرة المؤسسات وتعددتها وتفرعها، أو عدم فعاليتها بسبب ضعف التفعيل والممارسة والإعمال، ثم إن هناك عاملاً مركزياً في تواضع فعالية المؤسسات التكاملية العربية، يتعلق الأمر بطغيان منطق السيادة القطرية، وصعوبة قبول الدول الأعضاء بالتنازل الجزئي عن سلطاتها لصالح التجمعات الإقليمية، ولعل ما يترجم وجود هذا العطب في القوانين التأسيسية والممارسة، تمسك الدول الأطراف بمبدأ الإجماع وعدم قبول التنازل عنه لصالح الأغلبية حتى في القضايا ما دون الأساسية، كما هو معمول به في تجارب تكاملية عالمية (الاتحاد الأوروبي). ففي حالة الاتحاد المغربي يظهر تأثير مبدأ الإجماع على مسار هذا التجمع، حيث منذ توقيعه عام 1994، لم يستطع مجلس الرئاسة الاجتماع بسبب هذه القاعدة.

• إلى جانب المقومات أعلاه، يعتبر إشراك المجتمع المدني، وإدماجه ضمن ديناميات العمل الإقليمي، من العناصر اللازمة في الرؤية المطلوبة لإعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي بأفق التوحيد القومي فمن الملاحظ أن ثمة تباعداً بين عمل مؤسسات التجمعات موضوع الدراسة والمجتمعات المدنية في الدول الأعضاء، ويمكن ملامسة هذا الواقع من درجة انغراس فكرة التكامل في وعي الناس وإدراكهم الجمعي، ومع إقرارنا بضعف وجود استطلاعات الرأي بخصوص مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، يمكننا القول إن قطاعات واسعة من الرأي العام داخل بلدان هذين التجمعات تعتبر الفكرة الاندماجية مشروعاً نخبويًا، وربما أداة في يد النظم السياسية لتنسيق مصالحها في البقاء وتبادل المنافع، أكثر منها مشروعاً لاستنهاض الإيرادات الجماعية وتصويبها نحو الأولويات المشتركة لأبناء التجمعات. وقد أبانت التجارب المقارنة في مجال الاتحادات الإقليمية أهمية تشابك مصالح المجتمعات مع مؤسسات وهاكل العمل المشترك، وقيمة تمسك الأفراد والجماعات بهذه الإطارات، والنضال من أجل استمرارها، وتعظيم انجازاتها ومكاسبها الجماعية، بل إن دور المجتمعات كان حاسماً في بعض القضايا المفصلية في حياة التجمعات الإقليمية، كما حصل للاتحاد الأوروبي في الاستفتاءات الخاصة بالعملة الموحدة، والدستور الموحد على سبيل المثال. إن من شأن هذه المقومات وغيرها، وهي كثيرة، أن تساهم في إعادة تأسيس فكرة الاندماج الإقليمي، ودون ذلك سنستمر في الدوران في الخواء وإهدار الإمكانيات دون مردودية ولا نتائج من شأنها توطين قيمة تكوين الوحدات الكبرى في الوعي الجمعي للمجتمعات المغربية.

2- في الحاجة إلى رؤية واضحة وواقعية لتحقيق المشروع المغربي

إذا كانت الديمقراطية الوعاء السليم والمطلوب لبناء المغرب العربي، فإن توضيح رؤية البناء، وتحديد السبل الواقعية والممكنة لإنجازه أمر لازم ومطلوب، ويمكن التأكيد، دون تردد، أن ضعف وجود رؤية مؤسسة على الحوار، والتوافق، ومسلحة بالتماسك، والانسجام، ظل أحد المصادر المفسرة لعدم قدرة المغاربة على إنجاز مشروعهم في الاندماج والوحدة. لذلك، ظلت "المغربية" *Maghrebinité* فكرة غامضة، بعيدة عن الإدراك لدى قطاعات واسعة من المجتمعات المغربية. ففي استطلاع حديث (2008)، من إنجاز شبكة Euromesco عبر 60% عن عدم وضوح المشروع لديهم، أما 19% فعبروا عن سلبية المشروع، والأخطر، بحسب نتائج هذا الاستطلاع أن لا أحد تبدو له الصورة واضحة عن الفكرة المغربية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الأرقام المحبطة للأمال، فإن نتائج الاستطلاع كشفت، بالموازاة، عن أن 64% من المستجيبين يعرفون أنفسهم ويحددونها بحسبهم مغاربة، ينتمون إلى إحدى الدول الخمس المكونة لهذا الفضاء، وذهبت النسبة نفسها إلى أن المنطقة المغربية فضاء متميز بدينه، ولغته، وثقافته، وتاريخه المشترك. وفي الاتجاه نفسه، شدد 41% من المستجيبين على أن المطلوب من الاتحاد المغربي التقريب بين الشعوب، وتعميق عرى المجتمعات المغربية.

لذلك، وتأسيساً على المقومات المبينة أعلاه، تشدد الورقة على أهمية انتباه الرؤية الجديدة لبناء المغرب العربي إلى جملة من الديناميات من شأنها التأثير على سيرورة البناء الجديد، لعل أهمها أربع ديناميات:

- أولها ذات طبيعة جغرافية اقتصادية، مفادها أن المنطقة تشهد انحداراً اقتصادياً، من شأنه أن يدفع بالحكومات المغربية إلى تخفيض الخدمات الاجتماعية، وربما سيؤدي على الأرجح إلى زيادة البطالة وتفقر الحياة الاجتماعية. وربما سيزيد من تعميق التوترات الاجتماعية. وقد لاحظنا مثلاً، كيف وصلت نسبة البطالة، قبل واقعة "البوعزيزي" في ديسمبر/ كانون الأول 2010، في صفوف خريجي الجامعات إلى 46%. لذلك، فبناء فضاء مغربي مشترك، مؤسس على رؤية واضحة وواقعية وفعالة سينتج فائض قوة من شأنه مواجهة هذه الدينامية الصعبة، وتجاوزها إيجابياً.
- أما الدينامية الثانية فذات طبيعة جغرافية اجتماعية، توشح إلى أن المنطقة المغربية، والعربية عموماً، تواجه ضغطاً جغرافياً اجتماعياً. فالحاصل تُعد المنطقة العربية، والمغربية تحديداً، من أسرع المناطق من حيث النمو الديمغرافي، وتتوقع الدراسات الاستشرافية أن يصل عدد سكان العالم العربي 450 مليون نسمة في أفق 2020، وستقارب المنطقة المغربية نسبة 150 مليون في الأفق نفسه. ويعني هذا مباشرة أن المنطقة مطالبة بتوفير مليون منصب شغل سنوياً، وهو ما قد تترتب عنه وجوب صعوبات مالية. لذلك، سيساعد، بناء المغرب العربي، بكل تأكيد، على امتصاص هذا الضغط الديمغرافي الاجتماعي المحيق بالمنطقة المغربية.
- ترتبط الدينامية الثالثة بالتطور الهائل الحاصل في التكنولوجيات الجديدة في مجال الاتصال والتواصل، ونعتقد، في هذا الصدد، ونقصد أساساً وسائط الاتصال الاجتماعي، التي ستساعد، بكل تأكيد، على نشر ثقافة التمكين وتوطينها، ولن تستطيع الحكومات المغربية الحد من هذا التأثير المتزايد، وقد لاحظنا الدور الريادي الذي لعبته الإمكانات الكبيرة للشبكة العنكبوتية، في سياق الحراك الذي انطلق من تونس شتاء 2010.
- تعتبر الدينامية الرابعة ذات طبيعة جغرافية سياسية، حيث تُنبهنا حالة المنطقة المغربية على أن سقف قدرة الحكومات على شراء السلام الاجتماعي محدود وغير قابل للاستمرار والديمومة. فمما هو ثابت أن العقد الاجتماعي الذي فرضته النظم السياسية على المجتمع، ووظفت كل الإمكانات المتاحة لها لإخضاع كافة مكونات هذا الأخير (المجتمع) لإرادتها قد فشل، ولم يعد قادراً على الاستمرار. لذلك، هناك حاجة ماسة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد. بيد أن صياغة عقد اجتماعي جديد ليس مهمة سهلة، فهو سيرورة تحتاج إلى حوار، وتوافق، وتكاتف للجهود وبناء التأييد.

نخلص إذن إلى أن الرؤية الجديدة المطلوبة لتحقيق المشروع المغربي تحتاج إلى صياغة جديدة، كفيلة بفهم صعوبة هذه الديناميات الأربع، والتجاوب الفعال والاستراتيجي معها. ومع ذلك، وكما أسلفنا أعلاه، تستلزم الرؤية الجديدة فلسفة جديدة، تُجدد الفكرة المغربية، وتمنحها قواماً أعمق وأكثر قدرة على الإنجاز، ومن ذلك أن يتحول المشروع المغربي من مجرد قضية تكتيكية، أو شعار للتوظيف السياسي، إلى قضية إستراتيجية، يحضنها القادة السياسيون بالإرادة، وتمثلها المجتمعات بالعقل والفعل والدفاع عن ديمومتها. ونشدد على حاجة الرؤية الجديدة إلى إعادة النظر في دور عوامل الدين واللغة والتاريخ المشترك في حفز البلدان المغربية على الاتحاد والاندماج، وما إذا حان الوقت اليوم، في ضوء الكواب المتتالية التي طالت الفكرة المغربية، أن نجهر بمحدودية إسهام هذه العوامل في تحقيق المشروع المغربي، وأن الحاجة الماسة لهذا الأخير في الرهان على عوامل من طبيعة مغايرة، من قبيل المصلحة المشتركة ومراكمة الفوائد والخبرات الجماعية. فحين يتمكن القادة المغاربة من تحديد المصلحة المتوخاة من المشروع المغربي، المستجيبة لتطلعات المجتمعات والمعبرة عن إرادتها الفعلية، وحين توفر الوسائل الكفيلة بتيسير تشبيك هذه المصالح، وتطويرها وتعظيمها، تقدر إذ ذاك بخلق تراكمات قادرة على تعميق البناء المغربي المشترك وحمايته.

الإحالات

- 1 - يتعلق الأمر باللقاء الثنائي الذي جمع الملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الجزائري هواري بومدين في مدينة إفران المغربية سنة 1969، ليعقبه توقيع "اتفاقية حسن الجوار" في تلمسان في مايو/ أيار 1970.
- 2 - انظر، اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة، البيانات الختامية الصادرة عن مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي (الدورات الست الأولى الدار البيضاء: مطبعة المعارف الجديدة)، ص 52.

3 - Ibid P3

4 - Voir entre autres:

- Zakia Daoud ; la création de l'union du Maghreb Arabe, Revue Maghreb-Machrek, Avril-juin 1989, pp120 -126.
- Santucci j.c, vers le grand Maghreb, problèmes politiques et sociaux No spécial , No 626, 16 fev.1990
- Documentation française, 64 Pages.

The Maghreb

and Current Regional Transformations
Doha, 16th - 17th February 2013

المغرب العربي

والتحولات الإقليمية الراهنة
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

5 - قارن نص كلمة الأمين العام لاتحاد المغرب العربي السيد الحبيب بنيجي، في ندوة مركز تونس للجامعة العربية في موضوع " أفق تنشيط العمل المغربي"، بتاريخ 31 مايو 2007، المنشورة على الموقع الإلكتروني للأمانة العام للاتحاد:

6 - انظر د. مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، [بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، فبراير 1989]، ص 157.

انتهى